هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ استخدم متصفحك لعرضه

العربية الصينية الإسبانية الروسية

شارك هذا عبر

أبريل 2019

في هذا الإصدار

- تطورات مكافحة الفساد
- موارد مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- المصادر العالمية للتحقيقات
- الالتزامات المكتوبة والشفهية

تطورات مكافحة الفساد

تُصدر وزارة العدل مبادئ توجيهية منقحّة للمُدّعين العموميين لتقييم برامج الامتثال بالشركات

في يوم الثلاثاء الموافق 30 أبريل 2019، أعلن بريان بنزكوفسكي، مساعد المدعي العام، عن مبادئ توجيهية منقحة لتقييم القسم الجنائي لبرامج الامتثال بالشركات. تُشكل التوجيهات المنقحة عملية إعادة تنظيم مهمة تؤكد على ثلاثة استفسارات أساسية: (1) هل برنامج الامتثال بالشركة مُصمّم جيدًا؟ (2) هل يتم تنفيذ برنامج الامتثال بالشركة بشكل فعال؟ (3) هل يتم تطبيق برنامج الامتثال بالشركة عمليًا؟ ضمن كل استفسار، توفر المبادئ التوجيهية المنقحة موضوعات واعتبارات محددة ذات أهمية لتقييم بروتوكول الامتثال للشركة والسياسات ذات الصلة. تمثل مراجعة السياسة، على حد تعبير بريان بنزكوفسكي، محاولة "لمواءمة" التوجيه الحالي لوزارة العدل بشأن أهمية، واعتبارات وزارة العدل، لبروتوكولات الامتثال والسياسات ذات الصلة.

لمزيد من المعلومات

- وثيقة توجيهات وزارة العدل

إقرارات إضافية بالذنب في فضيحة القبول بالكلية

في 23 أبريل 2019، أقرّت لورا جانكي، مساعدة مدرب كرة القدم النسائية السابقة في جامعة جنوب كاليفورنيا، بضلوعها في تهمة التآمر لابتزاز أموال. كان إقرار لورا جانكي بالذنب هو الأخير في التحقيق الواسع الذي أجرته وزارة العدل في فضيحة القبول بالكلية التي تم تناولها سابقًا من خلال نشرات الإنتربول الحمراء، حيث تم اتهام ما لا يقل عن 50 شخصًا - خمسة منهم موظفون سابقون في جامعة جنوب كاليفورنيا - بالمشاركة في مخطط لتأمين المواقع في مدارس النخبة.

اتهمت الحكومة لورا بقبول مدفوعات فاسدة مقابل مساعدة الطلاب في القبول بجامعة جنوب كاليفورنيا. وافقت لورا، في اتفاقية إقرارها بالذنب، على مصادرة مبلغ المدفوعات الفاسدة بقيمة 134,213.90 دولارًا أمريكيًا الذي حصلت عليه. كما أبرمت لورا أيضًا اتفاقية تعاون رسمي مع الحكومة تنص على تعاونها في التحقيقات، بما في ذلك، تقديم شهادة في المحكمة إذا طُلب منها ذلك. تم تحديد جلسة الاستماع الخاصة بلورا لتكون يوم 14 مايو 2019، حيث ستمثُل أمام القاضية الفيدرالية أنديرا تالواني بمحكمة المقاطعة الأمريكية لمقاطعة ماساتشوستس.

في اليوم نفسه، وافق المُدّعى عليه الآخر في التحقيق نفسه، توبي ماكفارلين، على الإقرار بالذنب في تهمة التآمر لارتكاب عمليات احتيال عبر البريد واحتيال في خدمات بريدية حقيقية. يُزعم أن توبي سدّد مبلغ 450,000 دولار أمريكي لضمان إلحاق أبناءه بجامعة جنوب كاليفورنيا كمجندين رياضيين، وهو الأمر الذي اتُّهمت لورا بتسهيله.

لمزيد من المعلومات

- اتفاقية إقرار لورا جانكي بالذنب
- اتفاقية إقرار توبي ماكفارلين بالذنب
- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *وول ستريت جورنال*
- *بلومبرغ*

سبعة مذنبون في مخطط رشوة المستشفى بمبلغ 40 مليون دولار

في 9 أبريل 2019، أدانت هيئة محلفين فيدرالية في ولاية تكساس سبعة أشخاص للاضلاع بأدوار في مخطط رشوة لمركز طبي يقع في دالاس بولاية تكساس. زعمت الحكومة أن العديد من الموظفين العاملين بالمركز الطبي قبلوا مدفوعات غير مناسبة مقابل إجراء إحالات لجراحات مرضى. ساعدت مدفوعات العمليات الجراحية المستشفى على كسب المال وتم اعتبار بعض المدفوعات بمثابة "اتفاقيات تسويق" لإضفاء الشرعية عليها. تم اتهام 21 شخصًا عام 2016 في هذه القضية، وأقرّ 10 منهم بالذنب ولم تُحاكم هيئة المحلفين في تكساس سوى تسعة منهم. تمت إدانة أربعة أطباء وعاملين إضافيين في المستشفى، بمن فيهم مدير سابق، وشخص آخر بتهمة التآمر لدفع وتلقّي رشاوى خاصة بالرعاية الصحية، من بين أموال أخرى. بعد عدّة أيام من المداولات تابعة لسبعة أسابيع من المحاكمة، وصلت هيئة المحلفين إلى طريق مسدود بسبب التهم الموجّهة إلى أحد المُدّعى عليهم واتضح لها كذلك أن أحد المتهمين الآخرين ليس مذنبًا.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

أدانت وزارة العدل صاحب مركز رعاية في فلوريدا في أكبر قضية احتيال على شركة Medicare

في 5 أبريل 2019، أدانت هيئة محلفين، في محكمة المقاطعة الأمريكية في المقاطعة الجنوبية في فلوريدا، فيليب إسفورمز، وهو رجل أعمال في ميامي يبلُغ من العمر 50 عامًا، بعشرين تهمة تشمل التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، ودفع وتلقّي رشاوى، وغسل أموال، ومؤامرة لارتكاب رشوة. نظّم فيليب عملية احتيال على شركتَي Medicare وMedicaid على مدار 18 عامًا بلغت قيمتها 1.3 مليار دولار أمريكي، وهي أكبر مخطط في مجال الرعاية الصحية تُدينه وزارة العدل على الإطلاق. قدّم فيليب، الذي كان يدير مرافق للرعاية والمساعدة المعيشية بجنوب فلوريدا، مدفوعات فاسدة للهيئات التنظيمية الطبية والأطباء لإقناعهم بإحالة المرضى إلى المرافق التي يديرها وتلقّي إشعار مسبق بعمليات التفتيش. ثم قدّم فيليب فواتير مضخّمة لأداء خدمات غير ضرورية طبيًا للمرضى. جادل ممثلو الادعاء بأن فيليب ربح ما يزيد عن 37 مليون دولار أمريكي من وراء هذا المخطط، ثم استخدم هذه العائدات غير المشروعة لشراء سلع فاخرة وتقديم مدفوعات فاسدة لمدرب كرة السلة بجامعة بنسلفانيا لضمان إلحاق ابنه بالفريق وضمان قبوله كذلك في كلية وارتون للأعمال.

وقد أقرّ اثنان من المشاركين في جريمة فيليب؛ وهما أرنالدو كارموز، مساعد طبيب، وأوديت بارشا، مديرة مستشفى، سابقًا بالذنب نظير مشاركتهم في هذا المخطط. حُكم على أوديت بالسجن لمدة 15 شهرًا ودفع مبلغ 704,516 دولارًا أمريكيًا كتعويض.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*
- *بلومبرغ*

إقرار مسؤول بحكومة ميكرونيسيا بالذنب في قضية غسل أموال

في 3 أبريل 2019، أقرّ ماستر هالبرت، وهو مسؤول سابق بحكومة ميكرونيسيا، في محكمة المقاطعة الأمريكية بمقاطعة هاواي بأنه مذنب للتآمر لارتكاب غسل أموال. كما تناولت النشرة الحمراء سابقًا، ينبُع الذنب من دور هلبرت في مخطط استمر عشر سنوات لتقديم مدفوعات فاسدة لضمان الحصول على عقود هندسية وعقود لإدارة المشاريع بقيمة تبلُغ 8 ملايين دولار أمريكي من حكومة ولايات ميكرونيسيا المتحدة (FSM). اعترف هلبرت، مساعد وزير الطيران المدني السابق في إدارة النقل، والمواصلات، والبنية التحتية في حكومة ولايات ميكرونيسيا المتحدة، بأن المخطط تم بين عامَي 2006 و2016، وأنه قبل مدفوعات فاسدة انتهاكًا لقانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA). ومن المقرر الحكم على هلبرت في 29 يوليو 2019.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *وول ستريت جورنال*

حكم بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرًا في قضية احتيال لأعمال خيرية في تكساس

في 2 أبريل 2019، حُكِم على جاسون بوسي، الموظف السابق في الكونجرس، بالسجن لمدة 18 شهرًا لدوره في مخطط جمع الأموال المزعومة لمشاريع خيرية لكنه حوّل الأموال لدفع نفقات الحملة الانتخابية والديون الشخصية لستيف ستوكمان، عضو الكونغرس السابق في تكساس، والذي عمِلَ جاسون لديه في منصب مدير لمشاريع خاصة. أقرّ جاسون، الذي أدلى بشهادته ضد ستيف ستوكمان، بأنه مذنب في تهمة الاحتيال بتحويل الأموال عبر البريد، وتهمة الاحتيال بتحويل أموال مصرفية، وتهمة غسل أموال بعد جمع أكثر من 800,500 دولار أمريكي كعائدات لكيانات غير ربحية وهمية. بالإضافة إلى عقوبة السجن، تم تغريم جاسون مبلغ 564,718.65 دولارًا أمريكيًا كتعويض ومصادرة مبلغ 156,855.29 دولارًا أمريكيًا.

يقضي ستيف ستوكمان حاليًا عقوبة السجن لمدة 10 سنوات في القضية نفسها. وحُكِم على عضو ثالث في المخطط، وهو توماس دود المتخصص في جمع التبرعات، بالسجن لمدة 18 شهرًا في ديسمبر 2018.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

اتهام مسؤولين في حكومة موزامبيق بتحويل أموال القروض بطريقة احتيالية

في 7 مارس 2019، كشفت وزارة العدل عن قرار اتهام في محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشرقية في نيويورك يُفصّل مخطط معقّد قام بتنسيقه مسؤولون في حكومة موزمبيق بالتنسيق مع مديرين تنفيذيين للأعمال ومصرفيين استثماريين، لتحويل عائدات قروض "كانت مخصّصة لفائدة شعب موزمبيق". يزعُم قرار الاتهام أنه في الفترة من 2013 إلى 2016، تآمر ثمانية أشخاص لتحويل أكثر من 200 مليون دولار من ثلاثة قروض، وكانت هذه الأموال تُستخدم لدفع رشاوى للمسؤولين الموزمبيقيين والمصرفيين الاستثماريين. كما قام المتهمون بتسويق القروض للمستثمرين الأمريكيين، والذين تم تضليلهم بشأن تفاصيل القروض واستخدام العائدات. كانت القروض، التي تبلُغ قيمتها ملياريّ دولار، موجّهة في الأساس لتمويل المشاريع البحرية وتم تقديمها للشركات الحكومية في موزمبيق.

تم اتهام ثلاثة مسؤولين موزمبيقيين؛ وهم مانويل تشانغ، وزير المالية السابق، وأنطونيو دو روزاريو، مسؤول في مصلحة الدولة للمعلومات والأمن، وتوفيلو نانغوميلي، وهو مسؤول يعمل "بالنيابة عن" مكتب الرئيس، بتهم إجراء تحويلات مصرفية احتيالية والتآمر لارتكاب غسل أموال. كما تم اتهام مانويل تشانغ وأنطونيو دو روزاريو بالتآمر لارتكاب عمليات احتيال في الأوراق المالية. كما تم اتهام ثلاثة من القاطنين في المملكة المتحدة أيضًا بالمشاركة في هذا المخطط. ساعد كل من أندرو بيرس، وسوريان سينغ، وديتيلينا سوبيفا، وهم مصرفيين استثماريين يعملون في بنك كريدي سويس، في تسهيل المدفوعات غير المشروعة للمسؤولين الحكوميين في موزمبيق من أجل تحويل عائدات القروض. تم توجيه الاتهام إلى جميع المصرفيين الثلاثة بالتآمر لارتكاب عمليات احتيال في التحويلات المصرفية، وعمليات احتيال في الأوراق المالية، وارتكاب غسل أموال، وانتهاك أحكام الضوابط الداخلية لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. أخيرًا، تم اتهام اثنين من اللبنانيين ومسؤولين تنفيذيين في شركة الشحن "مجموعة Privinvest" بالمشاركة في هذا المخطط. تم اتهام كل من جان بستاني ونجيب علام بالتآمر لارتكاب عمليات احتيال بتحويلات مصرفية، واحتيال في الأوراق المالية، وغسل أموال بعد مزاعم بتنسيق 200 مليون دولار أمريكي كمدفوعات غير لائقة تتعلق بالقروض التي تم "تسويقها وبيعها لاحقًا لمستثمرين أمريكيين ضحايا".

أُلقِي القبض على تشانغ في 29 ديسمبر 2018. وأُلقِي القبض على جان بستاني في 2 يناير 2019. تم القبض على المصرفيين الاستثماريين الثلاثة في أوائل عام 2019 وتسعى الولايات المتحدة إلى تسليمهم.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

التيارات المضادة للفساد: يحظر البنك الدولي التعامل مع شركة الاستثمار الحكومية للمياه والبيئة الفيتنامية

في 27 مارس 2019، أعلن البنك الدولي عن حظر التعامل مع شركة الاستثمار الحكومية للمياه والبيئة الفيتنامية (VIWASEEN) لمدة عام واحد. تم حظر التعامل مع شركة VIWASEEN لأنها قدّمت عطاءات ناجحة للفوز بعقود من مشروع إدارة موارد مياه دلتا نهر الميكونغ للتنمية الريفية ومشاريع إمداد مياه الشرب ومياه الصرف الصحي للمناطق الحضرية، ثم عمَدت إلى نقل العمل المراد تنفيذه بالكامل إلى الشركات التابعة لها دون الحصول على الموافقات المناسبة من وكالات المشتريات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، وجد البنك الدولي أيضًا أن شركة VIWASEEN قد أساءت تمثيل دورها كمنفذ لكلا العقدين حيث تم تنفيذهما بالكامل من قِبل الشركات التابعة لها.

وتم تخفيض العقوبة على شركة VIWASEEN نظير تعاونها وقبولها للمسؤولية. علاوة على ذلك، نظرًا لتخفيض عقوبة الحظر على شركة VIWASEEN لمدة تقل عن عام واحد، فإنها غير مؤهلة للحظر المشترك من بنوك التنمية الأخرى بموجب اتفاقية الاعتراف المتبادل بعقوبات الحرمان والتي تم توقيعها في 9 أبريل 2010. تتوفر قائمة بجميع الهيئات والأفراد الخاضعين لعقوبات من البنك الدولي هنا.

لمزيد من المعلومات

- بيان صحفي من البنك الدولي
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

موارد مكافحة الفساد

للحصول على سجل كامل بجميع إجراءات الإنفاذ المرتبطة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، يرجى زيارة مواقع الويب التالية الخاصة بالهيئات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- عدم اختصاص وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

بنك ستاندرد تشارترد ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية يسويان انتهاكات واضحة للعديد من برامج العقوبات الأمريكية لأكثر من 650 مليون دولار

في 9 أبريل 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) عن إجراء تسويتان مع بنك ستاندرد تشارترد (SCB)، وهو مؤسسة مالية مقرّها المملكة المتحدة، لتسوية الانتهاكات الواضحة للعديد من قوانين ولوائح العقوبات الأمريكية. وافق بنك ستاندرد تشارترد على دفع مبلغ 639,023,750 دولارًا أمريكيًا لتسوية الانتهاكات الواضحة للعقوبات المفروضة على الدول التالية: بورما، وكوبا، وإيران، والسودان، وسوريا ("التسوية الأولى"). وافق بنك ستاندرد تشارترد بشكل منفصل على دفع مبلغ 18,016,283 دولارًا أمريكيًا لتسوية الانتهاكات الواضحة للعقوبات المفروضة على زيمبابوي ("التسوية الثانية"). قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن بنك ستاندرد تشارترد لم يكشف طوعًا عن الانتهاكات الواضحة في التسوية الأولى، لكنه فعل ذلك في التسوية الثانية.

فيما يتعلق بالتسوية الأولى، في الفترة من يونيو 2009 إلى يونيو 2014، زُعِم أن فرع بنك ستاندرد تشارترد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، قام بمعالجة 9,355 صفقة بلغ مجموع قيمتها 437,553,380 دولارًا أمريكيًا أو من خلال مكتب فرع البنك في نيويورك، وشارك في هذه الصفقات أشخاص أو دول خاضعة لبرامج عقوبات شاملة. كانت معظم هذه الإجراءات تتعلق بحسابات مرتبطة بإيران توجد بفروع بنك ستاندرد تشارترد في دولة الإمارات. فيما يتعلق بالتسوية الثانية، في الفترة من مايو 2009 إلى يوليو 2013، زُعِم أن مكتب فرع بنك ستاندرد تشارترد في نيويورك قام بمعالجة 1,795 صفقة بلغَ مجموع قيمتها 76,795,414 دولارًا أمريكيًا لصالح أو نيابة عن الأشخاص المحددين في قائمة الأفراد المحددين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (قائمة "SDN") أو كانت غالبية هذه الصفقات مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص مدرَجين في قائمة SDN. حافظ الفرع التابع لبنك ستاندرد تشارترد في زيمبابوي (SCBZ) على علاقات الحساب ذي الصلة.

عند تحديد مبالغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. شمِلت عوامل التشديد: (1) الإهمال الشديد من بنك ستاندرد تشارترد وعجزه عن ممارسة الحد الأدنى من العناية الواجبة؛ (2) معرفة بنك ستاندرد تشارترد الفعلية بالإجراءات الإشكالية المعنية والتعامل مع جهات مدرَجة في قائمة SDN؛ (3) حدوث ضرر كبير لبرامج العقوبات الأمريكية؛ (4) عدم كفاية برنامج وجهود الامتثال لدى بنك ستاندرد تشارترد؛ (5) كون بنك ستاندرد تشارترد مؤسسة مالية كبيرة ومتطورة. شمِلت عوامل التخفيف: (1) تعاون بنك ستاندرد تشارترد مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما في ذلك من خلال تنفيذ قانون التقادم الذي يتضمن اتفاقًا بملاحق متعددة وتقديم معلومات مفصّلة وكبيرة إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية طوال التحقيقات التي استمرت عدّة أعوام؛ (2) جهود بنك ستاندرد تشارترد الإصلاحية؛ (3) عدم استلام بنك ستاندرد تشارترد إشعارًا بالعقوبة أو باكتشاف حدوث انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ (4) فيما يتعلق بالتسوية الأولى، تم عدد صغير من المعاملات الخاصة بسوريا بعد فترة وجيزة من سريان العقوبات عليها.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- اتفاقية تسوية

يُجري مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تسوية مع مقدمي خدمات الطاقة بسبب الانتهاكات الواضحة للعقوبات المفروضة على الشركات الكوبية والإيرانية

في 11 أبريل 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن عقد تسويتيْن مع شركة Aceton Group Ltd. ("Aceton")، وهي شركة مقرّها المملكة المتحدة تقدم خدمات تحت سطح البحر لقطاع النفط والغاز، وذلك بسبب الانتهاكات الواضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية (CACR) ولوائح العقوبات المفروضة على المعاملات مع إيران (ITSR). أولاً،

وافقت شركة Aceton على دفع 227,500 دولار أمريكي تعويضًا عن سبعة انتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية قامت بها شركة 2H Offshore Engineering Ltd التابعة لها واثنتيْن من الشركات الماليزية التابعتيْن لشركة 2H Offshore ("التسوية الأولى"). ثانيًا، وافقت Aceton على دفع 213,866 دولارًا أمريكيًا لتسوية ثلاثة عشر انتهاكًا واضحًا لوائح مراقبة الأصول الكوبية من جانب شركاتها الفرعية Seatronics Ltd. في المملكة المتحدة وSeatronics Ltd. في تكساس، وSeatronics Pte.Ltd. في سنغافورة (وتُعرَف هذه الشركات مجمّعة باسم "Seatronics") وثلاثة انتهاكات واضحة للوائح العقوبات المفروضة على المعاملات مع إيران من قِبل الشركة الأم المستثمرة في الولايات المتحدة وهي KKR & Co. Inc. (KKR)، شركة عالمية للاستثمار مقرّها نيويورك ("التسوية الثانية"). قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة Aceton كشفت طواعية عن هذه الانتهاكات جميعها وأن التسوية الأولى شكّلت حالة جسيمة والتسوية الثانية حالة غير جسيمة.

فيما يتعلق بالتسوية الأولى، بين عامي 2011 و2012 ، يُزعم أن الشركات الماليزية التابعة لشركة 2H Offshore قد أجرت تحليلات تصميم هندسي لمشاريع حفر آبار النفط في المياه الإقليمية الكوبية وأرسلت مهندسين إلى كوبا لإجراء ورش عمل حول تحليلاتها.

فيما يتعلق بالتسوية الثانية، في الفترة ما بين أغسطس 2010 ومارس 2012، زُعِم أن شركة Seatronics قامت بتأجير أو بيع معدات لمشاريع التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية الكوبية وأرسلت مهندسي الشركة لصيانة المعدات على متن السفن العاملة في المياه الإقليمية الكوبية في ثلاث مناسبات بما يمثل انتهاكًا للوائح مراقبة الأصول الكوبية. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر 2014، قامت شركة Seatronics بتأجير أو بيع المعدات البحرية لاثنين من العملاء في الإمارات العربية المتحدة، واتضح أن هذيْن العميلَيْن وضعا المعدات على سفن تعمل في المياه الإقليمية الإيرانية بما يمثل انتهاكًا للوائح العقوبات المفروضة على المعاملات مع إيران.

عند تحديد مبالغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. شملت عوامل التشديد: (1) تجاهلت شركات 2H Offshore وSeatronics قوانين العقوبات الأمريكية بشكل جسيم من خلال العجز عن اتخاذ الحد الأدنى من الحذر والعناية الواجبة؛ (2) تعمل شركات 2H Offshore وSeatronics في هذا المجال على مدار عدّة سنوات؛ (3) لدى شركات 2H Offshore وSeatronics برامج امتثال غير كافية وضعتها شركة Aceton؛ (4) كانت الإدارة العليا لشركات 2H Offshore وSeatronics على دراية فعلية ببعض الأنشطة الخاضعة للعقوبات؛ (5) قدّمت شركات Aceton و 2H Offshore وSeatronics فائدة اقتصادية لكوبا وإيران؛ (6) شركات Aceton، و2H Offshore، وSeatronics، وKKR هي شركات عالمية متطورة، كما أن شركة Aceton تعمل في قطاع فائق المخاطر؛ (7) فيما يتعلق بالتسوية الأولى تحديدًا، انتهك المدير العالمي السابق لشركة 2H Offshore عن عمد قوانين العقوبات الأمريكية وبمعرفة Aceton وموافقتها في حالة واحدة على الأقل. شمِلت عوامل التخفيف: (1) كشف شركة Aceton طوعًا عن الانتهاكات واستجابتها لأسئلة المتابعة وتعاونها مع التحقيقات التي أجراها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما في ذلك الاتفاقيات الخاصة بتطبيق قانون التقادم في ثلاث مناسبات؛ (2) الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها شركة Aceton والتي تشمل اتخاذ الإجراءات التأديبية والتدريب على الامتثال؛ (3) عدم استلام شركات Aceton، وSeatronics، وKKR إشعارًا بالعقوبة أو باكتشاف حدوث انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- اتفاقية تسوية

بنوك مجموعة UniCredit ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية يجريان تسوية للعديد من الانتهاكات الواضحة للكثير من برامج العقوبات الأمريكية بتقديم مبالغ تتجاوز 600 مليون دولار أمريكي

في 15 أبريل 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن إبرام اتفاقيات تسوية بقيمة 611 مليون دولار أمريكي مع ثلاثة بنوك تابعة لمجموعة UniCredit: UniCredit Bank AG في ألمانيا ("UniCredit Germany")، و UniCredit Bank Austria AG في النمسا ("UniCredit Austria")، وUniCredit S.p.A في إيطاليا ("UniCredit Italy"). التسويات المتعلقة بتحقيق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الانتهاكات الواضحة لبرامج العقوبات الأمريكية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب العالمي في الدول التالية: بورما، وكوبا، وإيران، وليبيا، والسودان، وسوريا. وافقت البنوك الثلاثة على دفع مبلغ 553,380,759 دولارًا أمريكيًا (UniCredit Germany)، ومبلغ 20,326,340 دولارًا أمريكيًا (UniCredit Austria)، ومبلغ 37,316,322 دولارًا أمريكيًا (UniCredit Italy). قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن أيًا من كيانات UniCredit لم يكشف طواعية عن الانتهاكات وأن الانتهاكات الواضحة التي ارتكبها UniCredit Germany وUniCredit Italy تُشكل حالة جسيمة. شكّلت الانتهاكات الواضحة التي ارتكبها UniCredit Austria حالة جسيمة في جزء وحالة غير جسيمة في جزء آخر.

فيما يتعلق بأكبر تسوية تحديدًا مع UniCredit Germany، في الفترة بين يناير 2007 وديسمبر 2011، زُعِم أن البنك قام بمعالجة 2,158 حالة مدفوعات قيمتها 527,467,001 دولارًا أمريكيًا من خلال المؤسسات المالية في الولايات المتحدة بما يمثل انتهاكًا لأنظمة العقوبات المذكورة أعلاه. قام UniCredit Germany بتشغيل حسابات بالدولار الأمريكي نيابة عن خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية ("IRISL") وثلاث شركات مملوكة أو تابعة لهذه الخطوط، وتولّى إدارة هذه الحسابات بطريقة لم تحدد وجود مصلحة لخطوط الشحن هذه أو حتى مشاركتها. يُزعم أن UniCredit Germany عالج مدفوعات بالدولار الأمريكي بطريقة غير شفافة من خلال المؤسسات المالية في الولايات المتحدة نيابة عن الأشخاص الخاضعين للعقوبة وفقًا للتعليمات الموضّحة في الدليل المفصّل للتعامل مع المعاملات "بطريقة محايدة لمراقبة الأصول الأجنبية". أخيرًا، عالج

UniCredit Germany مدفوعات بالدولار الأمريكي متعلقة بتسليمات النفط من كازاخستان بعد فحص المعلومات والمستندات التي تُشير إلى الشحن المتوجه إلى إيران كوجهة نهائية.
عند تحديد مبلغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. شمِلت عوامل التشديد أن UniCredit Germany: (1) فيما يتعلق بالمعاملات ذات الصلة بخطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية، تعاملَ بتجاهل شديد على الأقل مع متطلبات العقوبات الأمريكية واستمر بتهوّر في التعامل مع هذه الخطوط بعد إضافتها إلى قائمة SDN؛ (2) فيما يتعلق بعملية "الحياد مع مراقبة الأصول الأجنبية"، قرّر عن عمد التحايل على قوانين العقوبات الأمريكية على مدى خمس سنوات؛ (3) فيما يتعلق بالمعاملات المرتبطة بالنفط، كان لديه على الأقل سبب لمعرفة أن المعاملات متعلقة بإيران؛ (4) عمومًا، أظهر نمطًا أو ممارسة لإجراءات امتدّت لسنوات عديدة، مع الفروع وخطوط الإنتاج، تمنح فائدة اقتصادية كبيرة للأشخاص الخاضعين للعقوبة، مع كونه مؤسسة مالية كبيرة ومتطورة. شمِلت عوامل التخفيف أن UniCredit Germany: (1) لم يستلم إشعارًا بالعقوبة أو باكتشاف حدوث انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ (2) تعاون مع التحقيق الذي أجراه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن طريق إجراء تحقيق داخلي وتحديد جميع المعاملات المعنية وتنفيذ اتفاقية قانون تقادم ذات ملاحق متعددة؛ (3) اتخذ إجراءات تصحيحية. بالإضافة إلى ذلك، حدث عدد قليل من الانتهاكات الواضحة مع خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية بعد وقت قصير من إضافتها إلى قائمة SDN في سبتمبر 2008.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- اتفاقية التسوية - UniCredit Bank AG
- اتفاقية التسوية - UniCredit Bank Austria AG
- اتفاقية التسوية - UniCredit S.p.A

شركة في نيوجيرسي ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُجريان تسوية لانتهاكات العقوبات على أوكرانيا مقابل 75,375 دولارًا أمريكيًا

في 25 أبريل 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية قيمتها 75,375 دولارًا أمريكيًا مع شركة Haverly Systems, Inc. ("Haverly")، وهي شركة مقرّها نيوجيرسي، تتعلق بانتهاكيْن واضحيْن للوائح العقوبات المفروضة على أوكرانيا (URSR). زُعِم أن شركة Haverly قد انتهكت التوجيه 2 بموجب الأمر التنفيذي (EO 13662)، "حظر ملكية الأشخاص الإضافيّين الذين يساهمون في الوضع القائم في أوكرانيا"، من خلال التعامل أو إجراء معاملات في ديون جديدة تتجاوز مدة استحقاقها 90 يومًا مع شركة Rosneft ("Rosneft")، وهي كيان مدرَج في قائمة تعريف العقوبات القطاعية (SSI) الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، باعتبارها خاضعة للتوجيه 2. قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة Haverly لم تكشف طوعًا عن الانتهاكات الواضحة والتي شكلت حالة جسيمة.

وفقًا لإشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت، في مايو 2016، زُعِم أن شركة Haverly أصدرت فاتورتيْن منفصلتيْن لشركة Rosneft تضمّنتا في الأصل تواريخ استحقاق مدفوعات ما بين 30 و70 يومًا من تاريخ الإصدار. ومع ذلك، بعد حوالي 70 يومًا من تاريخ الإصدار، قامت Rosneft بإخطار Haverly بأنها تتطلب بعض المستندات الضريبية المصححة لتسديد الفاتورة الأولى. استغرقت شركة Haverly عدّة أشهر للحصول على الوثائق المُصحّحة، وفي النهاية سدّدت Rosneft المبلغ المستحق بعد حوالي تسعة أشهر من إصدار الفاتورة. فيما يتعلق بالفاتورة الثانية، قامت Rosneft بأربع محاولات لتحويل الدفعات، لكن المؤسسات المالية رفضت الدفعات بعد أن قرّرت أنها محظورة بموجب التوجيه 2. قدّمت Rosneft معلومات إلى Haverly تتعلق بالمدفوعات المرفوضة، بما في ذلك وثائق تُشير إلى أن النشاط الأساسي قد يكون متعلقًا بعقوبات قطاعية. لمعالجة الدفعات، أعادت Hverly في النهاية إصدار الفاتورة الثانية وحصلت على المدفوعات في يناير 2017.

عند تحديد مبلغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. شمِلت عوامل التشديد أنه: (1) فيما يتعلق بالفاتورة الثانية، أبدى Haverly تجاهلاً شديدًا لمتطلبات العقوبات الأمريكية بتجاهل العلامات التحذيرية التي تُشير إلى أن تصرُفها قد يُشكّل انتهاكًا للوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ (2) كان لدى فريق إدارة Haverly معرفة فعلية بالسلوك الذي تقوم عليه الانتهاكات الواضحة؛ (3) لم يكن لدى Haverly برنامج رسمي للامتثال للعقوبات. شمِلت عوامل التخفيف أن: (1) الانتهاكات الواضحة أدّت إلى الحد الأدنى من الضرر الفعلي على أهداف برنامج لوائح العقوبات المفروضة على أوكرانيا، حيث كان من المحتمل أن يأذن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بالمعاملات إذا تم تقديم طلب ترخيص؛ (2) لم تستلم Haverly إشعارًا بالعقوبة أو باكتشاف حدوث انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ (3) Haverly شركة صغيرة، (4) نفّذت Haverly جهودًا إصلاحية تشمل استحداث وظيفة مسؤول الامتثال للعقوبات وتنفيذ برنامج الامتثال، بما في ذلك فحص العملاء الحاليين والمستقبليين لأغراض الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- إشعار الإجراء الأخير لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

أقرّ صاحب عمل في نيوجيرسي بأنه مذنب بالتآمر لخرق قانون مراقبة تصدير الأسلحة

في 23 أبريل 2019، أعلنت وزارة العدل الأمريكية أن أوبين كابالسيتا ("كابالسيتا") أقرّ بأنه مذنب بانتهاك قانون مراقبة تصدير الأسلحة بمشاركته بمخطط للاحتيال على وزارة الدفاع الأمريكية. يمتلك كابالسيتا شركتيْن صناعيتيْن في ويست برلين بولاية نيوجيرسي: وهما Owen's Fasteners Inc. ("Owen's") و United Manufacturer LLC ("United"). وفقًا لوثائق المحكمة، اعترف كابالسيتا أنه في الفترة ما بين أغسطس 2004 ومارس 2016، حصلت شركتَي Owen's وUnited على عقود مع وزارة الدفاع الأمريكية من خلال الادّعاء الخاطئ بأن القطع المطلوبة سيتم توريدها من قِبل الشركات المُصنّعة المُصرّح بها في حين أنه تم توريد قطع غير مطابقة من مصادر أخرى. دفعت وزارة الدفاع الأمريكية لشركتي Owen's وUnited مبلغ 1,890,939 دولارًا أمريكيًا وفي النهاية حصلت على قطع غير مطابقة.

اعترف كابالسيتا أيضًا بأنه مواطن من كوستاريكا تجاوز مدة تأشيرته السياحية في عام 2000 ولم يكن مقيمًا بشكل قانوني في الولايات المتحدة. في الفترة ما بين أغسطس 2005 ونوفمبر 2010، ثم مرة أخرى عام 2015، استعان كابالسيتا بأحد أفراد العائلة وشريك آخر لتقديم طلب احتيالي إلى وزارة الدفاع للوصول إلى البيانات الفنية والرسومات المتحكّم بها تصديريًا نيابة عن شركة Owen's. أقرّ كابالسيتا أن الوصول إلى البيانات الفنية والرسومات المتحكّم بها مقتصر على مواطني الولايات المتحدة والقاطنين بشكل قانوني في الولايات المتحدة. وأقرّ كذلك أنه في عام 2011 وفي الفترة ما بين يناير 2013 ونوفمبر 2015، بينما كان مقيمًا بشكل غير قانوني في الولايات المتحدة، قام بالوصول إلى أو تنزيل الرسومات ذات الطبيعة الحساسة والتي تتطلب وصولاً خاصًا.

من المقرر أن يصدُر الحكم على كابالسيتا في 2 أغسطس 2019، ويواجه عقوبة تصل إلى السجن لمدة 20 عامًا وغرامة قدرها 500,000 دولار أمريكي.

لمزيد من المعلومات

- الشكوى
- البيان الصحفي لوزارة العدل

عملاء وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك يعتقلون صاحب عمل في كاليفورنيا لقيامه باستيراد وبيع قطع غيار الهواتف المزيّفة من الصين

في 18 أبريل 2019، قام عملاء خصوصيون من وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة (ICE) باعتقال تشان هونغ لي (يُشار إليه باسم "لي")، وهو رجل أعمال من كاليفورنيا، بتهمة التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، والتآمر للاتجار في البضائع المقلّدة، واستيراد البضائع بطريقة غير مشروعة، وارتكاب عمليات الاحتيال عبر البريد، والتحويلات المصرفية، وسرقة الهوية المشدّدة. بدءًا من عام 2010، استوردت شركة EZ Elektronix، وهي شركة يملكها لي وزوجته، منتجات إلكترونية مقلّدة تشمل الشاشات وأجزاء الهواتف المحمولة الأخرى، من الصين إلى الولايات المتحدة. وفقًا للبيان الصحفي لوكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، تزعُم الوكالة أن "لي" حاول إخفاء المخطط باستخدام أسماء وعناوين تجارية متعددة، بالإضافة إلى "مكاتب افتراضية" وصناديق بريد افتراضية، في ثلاث ولايات أمريكية على الأقل. بمجرد وصول المنتجات المقلّدة، قام "لي" وزملاؤه من الموزعين التابعين له بتوزيع القطع المقلّدة من خلال العديد من المتاجر على الإنترنت والتي زعمت كذبًا أن هذه القطع أصلية. وفقًا لشهادة "لي" الجنائية المكتوبة، بين يناير 2012 وديسمبر 2018، دفعت EZ Elektronix أكثر من 72 مليون دولار لثلاث شركات تآمرت مع "لي" لتداول المنتجات المقلّدة من هونج كونج والصين داخل الولايات المتحدة.

ويواجه "لي" عقوبة تصل إلى السجن لمدة 45 عامًا بتهمة التآمر وحكم إلزامي بالسجن لمدة عاميْن متتالييْن بتهمة سرقة الهوية المشددة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك
- التجارة الدولية اليوم (الاشتراك مطلوب)

Forinet, Inc. توافق على دفع مبلغ 545,000 دولار أمريكي لحل مطالبات قانون الادعاءات الخاطئة

في 12 أبريل 2019، أعلنت وزارة العدل عن تسوية بقيمة 545,000 دولار أمريكي مع شركة Forinet, Inc. ("Forinet")، وهي شركة متخصصة في أمن الشبكات في كاليفورنيا، تتعلق بادعاءات أن الشركة قد انتهكت قانون الادعاءات الكاذبة من خلال التصريح الخاطئ بأن منتجاتها كانت متوافقة مع قانون الاتفاقيات التجارية (TAA). وافقت شركة Forinet على دفع 400,000 دولار أمريكي وتزويد قوات مشاة البحرية الأمريكية بمعدات تبلغ قيمتها 145,000 دولار أمريكي.

وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، في الفترة ما بين يناير 2009 وخريف عام 2016، رتّب أحد موظفي Forinet المسؤول عن إدارة سلسلة التوريد لعملية تغيير الملصقات على منتجات معيّنة لتحمل علامة TAAcompliant (أي أنها متوافقة مع قانون الاتفاقيات التجارية) بحيث يمكن للمقاولين الحكوميين شراء المنتجات على اعتبار أنها موجودة بشكل كامل أو متحولة بشكل كبير في الولايات المتحدة أو الدول المتوافقة مع قانون الاتفاقيات التجارية الأمريكي. اعترفت شركة Forinet أن الموظف، الذي تم فصله من العمل، وجّه الموظفين والمتعاقدين الآخرين إلى تغيير ملصقات المنتج إلى أي ولاية وليس بلد المنشأ أو تضمين عبارات تُشير إلى أن المنتج قد تم تصميمه في الولايات المتحدة وكندا أو تجميعه في الولايات المتحدة. وتمت إعادة بيع بعض المنتجات من خلال الموزعين والبائعين اللاحقين إلى مستخدمين نهائيّين بحكومة الولايات المتحدة.

وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، تعاونت شركة Forinet مع التحقيق الذي أجرته الحكومة، وشمِل ذلك مشاركة نتائج تحقيقات الشركة الداخلية.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل

المسؤول التنفيذي بشركة للتبغ في كاليفورنيا متهم بالمشاركة في مخطط لتجنُّب دفع أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي من ضرائب الإنتاج الفيدرالية

في 12 أبريل 2019، تم إلقاء القبض على أكروم الراهب (المعروف باسم "الراهب")، المدير التنفيذي لشركة Trendsettah USA, Inc. ("Trendsettah") للتبغ في كاليفورنيا، ووُجّهت إليه تهمة التآمر للتهرب من دفع ضرائب الإنتاج على السيجار المستورد.

وفقًا لقرار الاتهام، باعت شركة Trendsettah مختلف منتجات التبغ وأدوات الماريجوانا المستوردة من جمهورية الدومينيكان. في أبريل 2013، عقدَ الراهب شراكة مع جيتانو بيير برانيت جونيور ("برانيت")، رئيس شركة استيراد معتمدة للتبغ تم تأسيسها في فلوريدا، لاستيراد السيجار الكبير من جمهورية الدومينيكان إلى ميامي بولاية فلوريدا. اتفق كل من الراهب وجيتانو على خفض التكاليف عن طريق عدم الإبلاغ عن الضريبة الفيدرالية على إنتاج التبغ (FTET) المفروضة على السيجار الكبير المستورد وذلك بإخفاء سعر البيع الفعلي الأول الذي دفعته شركة الراهب إلى شركة تصنيع السيجار القائمة في جمهورية الدومينيكان. لإخفاء سعر البيع الأول، أصدر جيتانو والراهب فواتير مزيّفة تُفيد بأن الراهب قام بشراء السيجار من جيتانو، وتم تقديم هذه الفواتير بعد ذلك إلى وسيط الجمارك المرخّص الذي قام بحساب ودفع ضريبة الإنتاج. يزعُم قرار الاتهام أن الراهب دفع أكثر من 9 ملايين دولار أمريكي مقابل منتجات التبغ غير الخاضعة للضريبة وحصل على رشاوى من جيتانو تتجاوز قيمتها 700,000 دولار أمريكي.

وجّه قرار الاتهام التهم التالية إلى الراهب: التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، والتآمر لإجراء تحويلات مصرفية احتيالية، وإجراء تحويلات مصرفية احتيالية، وانتهاكات لقانون الإيرادات الداخلية (IRC) فيما يتعلق بالضريبة الفيدرالية على إنتاج التبغ المفروضة على السيجار الكبير، بما في ذلك رفض دفع ضريبة الإنتاج ومحاولة التهرب من دفعها وتعمُّد محاولة التهرب من دفع ضريب الإنتاج أو عدم دفعها. وفي حالة ثبوت إدانة الراهب، قد يتم الحكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات بتهمة التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة وانتهاك قانون الإيرادات الداخلية، والحكم بالسجن لمدة تصل إلى 20 عامًا بتهمة إجراء تحويلات مصرفية احتيالية والتآمر لإجرائها. وقد تفرض المحكمة عليه أيضًا غرامة تصل إلى 250,000 دولار أمريكي عن كل اتهام مزعوم في قرار الاتهام.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- Law360
- مذكرة توقيف وقرار اتهام

لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة تفرض غرامة بقيمة مليون دولار على كيان مجهول بسبب انتهاك اتفاقية التخفيف

في أبريل 2019، أفادت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS) أنها فرضت غرامة مالية مدنية بقيمة مليون دولار في عام 2018 على كيان مجهول بسبب الانتهاكات المتكررة لاتفاقية التخفيف لعام 2016، بما في ذلك "العجز عن وضع سياسات أمنية مطلوبة وعدم تقديم تقارير كافية إلى لجنة الاستثمار الأجنبي". يُقال إن هذه العقوبة هي أول عقوبة مدنية لانتهاك اتفاقية التخفيف الخاصة بلجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة. نشرت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة التقرير دون بيان صحفي.

لمزيد من المعلومات

- بيان عقوبة لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة
- *Law360*

Univar USA Inc. ووكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك يعقدان تسوية بقيمة 62.5 مليون دولار نظير دعاوى التهرب من مكافحة الإغراق

في 9 أبريل 2019، أعلنت وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك عن تسوية بقيمة 62.5 مليون دولار مع شركة Univar USA Inc. ("Univar")، إحدى شركات الكيماويات في إلينوي، فيما يتعلق بمزاعم بموجب قانون العقوبات الجمركية بأن شركة Univar كانت مهمِلة أو مهمِلة بشكل كبير عندما استوردت 36 شحنة من السكرين المُصنّع في الصين وإعادة شحنه عبر تايوان بين عامَي 2007 و2012 للتهرب من قانون مكافحة الإغراق الذي يقضي بفرض رسوم إضافية بنسبة 329% على السكرين الصيني. نتيجةً لعملية إعادة الشحن، تهرّبت شركة Univar من سداد رسوم بقيمة 36 مليون دولار أمريكي لمكافحة الإغراق.

تهدف التسوية إلى حل دعوى قضائية مشتركة رفعتها وزارة العدل، ووكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك، وإدارة الجمارك

وحماية الحدود الأمريكية (CBP) بموجب المادة 19 U.S.C. § 1592 لاسترداد 84 مليون دولار أمريكي مع الفوائد نظير رسوم مكافحة الإغراق غير المدفوعة وغرامة العقوبات. ووفقًا للشكوى، كانت شركة Univar مهمِلة بشكل كبير أو مهمِلة في إخفاقها في تحديد أن مورّديها في تايوان لم يكونوا مُصنِّعين، بل بالأحرى نقلوا السكرين من الصين عبر تايوان لاستيراده إلى الولايات المتحدة. وتُشكّل هذه التسوية أكبر عملية استرداد تم التوصل إليها على الإطلاق بموجب المادة § 1592 في محكمة التجارة الدولية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- إعلان وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك
- الشكوى

وزارة العدل تنضم إلى دعوى رفع دعاوى كاذبة بشأن الاستخدام غير القانوني لإعفاء الحد الأدنى

في 27 مارس 2019، رفعت وزارة العدل، نيابة عن إدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، دعوى قضائية بصفتها مُبلِّغة عن المخالفات ضد شركة Selective Marketplace Ltd. ("Selective")، وهي شركة لبيع الملابس النسائية بالتجزئة في المملكة المتحدة، وذلك بخصوص استخدام الشركة المزعوم لإعفاءات الحد الأدنى لتجنُّب دفع الرسوم الجمركية.

زعم تدخُّل المدّعي أن شركة Selective قد تجنّبت، خلال عامَي 2010 و2011 على الأقل، بشكل غير مناسب سداد رسوم وجمارك الاستيراد عن طريق تقسيم الطلبات الفردية الإجمالية للعملاء الأمريكيين التي تتجاوز قيمتها 200 دولار أمريكي إلى طرود مختلفة ومتعددة للاحتيال على حدود القيمة الدنيا المطبقة. سمح هذا التقسيم للشحنات لشركة Selective بتثمين الطرود المنفصلة بشكل غير صحيح ومصطنَع تحت الحد الأدنى للحجم، على الرغم من أن القيمة الإجمالية الفعلية للعناصر غير المُقسّمة في الطلب تتجاوز الحد الأدنى المسموح به.

تم رفع الدعوى بموجب قانون المطالبات الكاذبة. تسعى الحكومة إلى الحصول على تعويضات بقيمة ثلاثة أضعاف وعقوبات مدنية ناشئة عن مطالبات كاذبة "عكسية" لشركة Selective (من خلال تجنُّب التزامها بتزويد إدارة الجمارك وحماية الحدود بالمعلومات المطلوبة لحساب الرسوم بدقة) والمحاسبة والأضرار الناتجة عن الإثراء غير العادل بموجب القانون العام للولاية.

لمزيد من المعلومات

- الشكوى
- التجارة الدولية اليوم (الاشتراك مطلوب)

تطورات الصادرات، والعقوبات، والجمارك

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُعلن عن حالات حظر جديدة في فنزويلا مرتبطة بقطاعَي النفط والماليات بها

في 5 أبريل و12 أبريل 2019، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أطرافًا جديدة تعمل في قطاع النفط في الاقتصاد الفنزويلي إلى قائمة SDN وفقًا للأمر التنفيذي EO 13850. في 5 أبريل، حدّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركتيْن غير أمريكيتيْن وسفينة واحدة نقلت مؤخرًا النفط من فنزويلا إلى كوبا، على أنها ملكية محظورة لواحدة من هاتيْن الشركتيْن. كما حدّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضًا 34 سفينة على أنها ملكية محظورة لشركة PdVSA، وهي شركة النفط الحكومية الفنزويلية التي حظرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في 28 يناير 2019، التي تعمل في قطاع النفط في الاقتصاد الفنزويلي. في 12 أبريل 2019، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بحظر أربعة شركات إضافية غير أمريكية وحدد تسع سفن باعتبارها ملكية محظورة للشركات الأربع.

وأفاد بيان صحفي صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية المصاحب للقرار الصادر في 5 أبريل 2019، أن الحكومة الكوبية "توفر شريان الحياة للحفاظ على استقرار نظام مادورو غير المشروع". وأكّد البيان أن الولايات المتحدة تعتقد أن دعم النظام الكوبي لمادورو يُعيق انتقال فنزويلا إلى الديمقراطية. يدّعي مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن هذا الدعم تُعزّزه تجارة النفط من فنزويلا إلى كوبا.

في 17 أبريل 2019، وضع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية البنك المركزي الفنزويلي في قائمة SDN التي أصدرها المكتب بموجب الأمر التنفيذي EO 13850، بصيغته المعدّلة بالأمر التنفيذي EO 13857، وذلك بسبب عمله في القطاع المالي للاقتصاد الفنزويلي. وفقًا لوزير الخزانة ستيفن منوشين، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بحظر التعامل مع البنك المركزي الفنزويلي "لمنع استخدامه كأداة لنظام مادورو غير الشرعي الذي يواصل نهب الأصول الفنزويلية واستغلال المؤسسات الحكومية لإثراء المتداولين الفاسدين". وأضاف مستشار الأمن القومي، جون بولتون، أن البنك المركزي الفنزويلي "كان حريصًا على إبقاء مادورو في السلطة وذلك من خلال سيطرته على نقل الغولف مقابل العملة". يأتي حظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للتعامل مع البنك المركزي الفنزويلي بعد قيام المكتب الشهر الماضي بحظر التعامل مع بنك التنمية الوطني الفنزويلي، بسبب عمله في القطاع المالي للاقتصاد الفنزويلي. كما حظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كذلك في هذا الإجراء التعامل مع مدير البنك المركزي الفنزويلي.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت - 17 أبريل 2019
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - 17 أبريل 2019
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - 12 أبريل 2019
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - 5 أبريل 2019

المصادر العالمية للتحقيقات

- المحكمة العليا الأمريكية: ناشرو البيانات الكاذبة بقصد الاحتيال قد يخضعون للمساءلة بموجب قانون الأوراق المالية والبورصات، القاعدة 10b5
- وزارة التجارة تُضيف 50 كيانًا أجنبيًا إلى القائمة التي لم يتم التحقق منها (وتُزيل 10 كيانات من القائمة)
- فرض رسوم إضافية على مستوردي السلع الأوروبية
- الاعتبارات القانونية والعملية لتصنيف إدارة ترامب للحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية أجنبية

الالتزامات المكتوبة والشفهية

في 13 يونيو 2019، سيتحدث تشاك كونولي عن تراجع AlixPartners الحازم في لاس فيغاس، بولاية نيفادا.

إذا كنت ترغب في دعوة محامي أكين غامب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد، أو الامتثال، أو الأمن السيبراني، أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من موضوعات التحقيق والامتثال الدولية، فيرجى الاتصال بخايمي شيلدون على الرقم +1 212.407.3026 أو البريد الإلكتروني

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد

ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
اليزابيث روزين
مايكل فايرز

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

© Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP 2019. جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط ؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld التي تُزاول أعمالها تحت اسم Akin Gump LLP هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للتفتيش في الطابق الثامن، ميدان Ten Bishops، لندن E1 6EG. لمزيد من المعلومات حول Akin Gump LLP، وAkin Gump Strauss Hauer & Feld LLP، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة Akin Gump بجميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة: 2001 K Street, N.W., Washington, DC 20006-1037